شرقي قناة السويس (٤) ولذلك فقد عمل الامير عبدالله منذ البداية على اقتسام الوطن الفلسطيني مع العدو الصهيوني ، وأخذ يوطد علاقاته مع الجماعات الفلسطينية المحسوبة على الانتداب البريطاني ، كما أخذ يتدخل في شأن الحلول التي تطرح لمعالجة المسألة الفلسطينية أمام تزايد الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة ، وبين سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية من الجهة الاخرى . وكانت أول اشارة تنم عن تفاهم بريطاني ـ هاشمي بصدد اقتسام الوطن الفلسطيني بين الهاشميين والحركة الصهيونية ، ما أوصت به لجنة « بيل » بضم القسم العربي من فلسطين الى امارة شرق الاردن(٥) . وقد عبر الامير عبدالله عن أطماعه بضم جزء من فلسطين الى حكمه ، عندما اقترح على لجنة « ودهيد » البريطانية في العام ١٩٣٨ ، تشكيل « مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرق الاردن تحت يد ملكية عربية قادرة على القيام بمهمتها **وتعهداتها** » على أن تعطي هذه المملكة ادارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خارطتها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود (٦) .

ولقد تأكدت حقيقة أطماع الامير عبدالله هذه ، عندما وافق على قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ ، وأتبع هذه الموافقة بسياسة على عدة أصعدة ، لضمان الحاق « القسم العربي » الذي أقره قرار التقسيم الى حكمه . فمن جهة ، جعل مسرح عمليات الجيش الاردني لما اندلعت حرب العام ١٩٤٨ ، لا تتعدى حدود قرار التقسيم ، أي حدود المناطق المعتبرة عربية بموجب قرار التقسيم ، وتم الاتفاق على ذلك عبر تفاهم رئيس وزرائه توفيق أبو الهدي ، مع بيفن ، وزير الخارجية البريطاني آنذاك . من جهة ثانية ، مارست قواته سياسة قمع ضد المناضلين الفلسطينيين في المناطق التي تعمل بها ، فقامت بتجريدهم من السلاح وملاحقتهم ومطاردتهم ، وذلك حتى يضمن سيطرته العسكرية الكاملة على هذه المناطق . من جهة ثالثة ، أخذ يعد العدة لالحاق الجزء المتبقي من فلسطين لحكمه ، عبر تشجيع ورشوة بعض القيادات أو الوجاهات الفلسطينية ، وعبر ممارسة الاضطهاد والارهاب ضد الذين عارضوا سياسته الالحاقية . فرتب هو ورجال حكمه مع بعض عملائه الفلسطينيين ، مؤتمرا فلسطينيا عقد في عمان بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١ ردا على مؤتمر غزة الذي دعت اليه القيادات الفلسطينية التي كانت ترفض مشروع الالحاق الهاشمي* . وقد أصدر المؤتمر قرارا بتفويض الملك عبدالله «تفويضا تاما مطلقا في ان يتحدث باسم عرب فلسطين وأن يفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه » (٧) وتبع هذا المؤتمر ، عقد مؤتمر آخر في أريحا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١ ، كان الشيخ محمد علي الجعبري ، عرابه ، ومن أكبر الداعمين له ، واتخذ المؤتمر قرارا بالحاق الضفة الغربية بالحكم الهاشمي . وأصدرت الحكومة الاردنية بعد ذلك عددا من القرارات لجعل عملية الالحاق دستورية . وقد تكرس الضم والالحاق باجراء انتخابات نيابية في الضفتين في ١٩٥٠/٤/١١ وتشكيل برلمان موحد وحكومة ضمت فلسطينيين وشرق أردنيين .

لقد وقع الجزء المتبقي من فلسطين بعد حرب العام ١٩٤٨ تحت سياستين وادارتين

---

* مما يجدر ذكره هنا ، أن تقرير وضع ما تبقى من فلسطين بعد حرب العام ١٩٤٨ ، كان آنذاك ضحية الصراعات العربية بين الهاشميين من جهة والسعوديين والمصريين من الجهة الاخرى . والقيادة الوطنية الفلسطينية ، كانت عاجزة ومشتتة آنذاك ، لدرجة أنها فقدت القدرة على التحرك الفاعل في مواجهة ما يرتب من سياسات لالحاق الضفة الغربية بالحكم الهاشمي .